



تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى المسادة أعضاء مجلس الإدارة
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
(جمعية أردنية مسجلة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية
الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للجمعية الملكية لحماية الطبيعة (الاحقاً "الجمعية") كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للجمعية والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ،
- قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- قائمة صافي الأصول للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- إيضاحات حول القوائم المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبى للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تتويج تصفيحة الجمعية أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية كلّ تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوىً عاليًّا من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تم وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، دائمًا عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها، يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثّر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي تم وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بعمارة الاجتهد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا، يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على توسيط أو تزوير أو حذف متعدد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للجمعية ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الجمعية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة الذي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي المنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق، ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالجامعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وبنيتها ومحتها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المختلط لهما وملحوظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ الجمعية بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالنيابة عن رئيس وترهاوس كوبرز "الأردن" ذ.م.م

١٤
عمر العابري
إجازة رقم (١٠١٥)
٢٠٢٠



عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٠٢٠ أيار ١٣

الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
 (جمعية أردنية مسجلة)
 قسمة المركز العلمي
 كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

الموجودات	الموجودات غير المتدالة	إيضاح	٢٠١٩ دينار	٢٠١٨ دينار
ممتلكات ومنشآت ومعدات			٥,٨٨٧,٤٢٨	٥,٨٦٤,٨٤٣
الموجودات المتدالة				
مخزون				
نرم مدينة - مشاريع مقيدة				
نرم تجارية وأرصدة مدينة أخرى				
نقد لدى البنوك مقابل منح مشاريع مقيدة				
نقد في الصندوق ولدى البنوك				
صافي الأصول والمطلوبات				
صافي الأصول				
العجز المتراكم				
مطلوبات غير المتدالة				
دخل منح مؤجل				
مساهمة مقيدة مؤقتاً				
المطلوبات المتدالة				
دخل منح مؤجل				
بنك دائن				
شيكات غير مقدمة للصرف				
المبالغ المستحقة إلى جهات ذات علاقة				
نرم تجارية وأرصدة دائنة أخرى				
مجموع المطلوبات				
مجموع صافي الأصول والمطلوبات				

تعتبر الإصلاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٥ جزءاً من هذه القوائم المالية

الجمعية الملكية لحملة الطبيعة
(جمعية أردنية مسجلة)
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية ٣١ كالتالي الأول ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
دينار	دينار		
١,٧٣١,٢٥٧	٢,٠٤٣,٧٩٠	١٦	الإيرادات
١,٠٥٢,٤٣٧	١,٣٢٥,٦٦٩	١٧	المحميات والسياحة البيئية
٨١٣,٢٠٧	٦٩٤,٠٩١		إيرادات مشاريع
٣٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠		مبيعات الحرف
٢٤٣,٢٠٧	٢٦٠,٦٤٨	١١	منح حكومية
١٢٥,٩٤٨	٦٧,٤٤٧		إيراد من منح
٥٩,٧٧١	٦٢,٥٣٣		تبرعات
٣٠,٤٣٤	٤٠,٦٨٩	١٨	مركز الطبيعة
٤,٤٠٦,٢٦١	٤,٨٤٤,٨٦٧		إيرادات أخرى
			مجموع الإيرادات
			٤,٤٠٦,٢٦١
			المصروفات
٣,٨٦٥,٧٩٥	٤,٤٤٦,٨٥٦	١٩	مصاريف إدارية
٢٧٩,٦٣٧	٢١٨,٣٥٠	٢٠	تكلفة مبيعات الحرف
١٦٤,٢٢٣	١٧٣,٥١٨	٢١	مصاريف بيع وتسويق
٨,٦٩٨	٤,٩٦٠		تكاليف تمويل
٤,٣١٨,٣٥٣	٤,٨٤٣,٦٨٤		مجموع المصروفات
٨٧,٩٠٨	١,١٨٣		الفائض
			٤,٣١٨,٣٥٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٥ جزءاً من هذه القوائم المالية